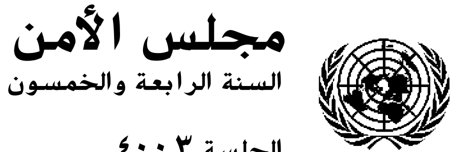


مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٠٠٣

الجمعة، ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ الساعة ٢٣/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد دانغي ريواكا	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد مورا
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد تشن هواصن
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد دوفال
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨)

افتتحت الجلسة الساعة ٢٣/٣٥

الإعراب عن المواساة لضحايا أزمة كوسوفو

الرئيس (تكلم بالفرنسية): في بداية هذه الجلسة أود، باسم المجلس، أن أعرب عن عزائنا الخالص للأسر الثكلى لجميع من قضوا نحبهم منذ بداية الأزمة في كوسوفو وحولها، من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وباسم المجلس أود أيضا أن أتقدم بأعمق مواساتنا لجميع ضحايا تلك المأساة. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

وقف أعضاء المجلس مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن وألبانيا والإمارات العربية المتحدة وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبوسنة والهرسك وبيلاروس وتركيا والسنغال وقطر وكوبا والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من رئيس المجلس شغل السيد أبو نعمة (الأردن) والسيد نيشو (ألبانيا) والسيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة) والسيد يلتشنكو (أوكرانيا) والسيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد كمال (باكستان) والسيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) والسيد سيشو (بيلاروس) والسيد فورال (تركيا) والسيد كا (السنغال) والسيد الناصر (قطر) والسيد رودرغيز باريا (كوبا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد عبد العزيز (مصر) والسيد زاهد (المغرب) والسيد شكوبكشي (المملكة العربية السعودية) والسيد الإيثاري (اليمن) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تلقيت طلبا مؤرخا ١٣ أيار/مايو ١٩٩٩ من السيد فلاديسلاف يوفانوفيتش بأن يسمح له بمخاطبة المجلس أثناء مناقشة البند المدرج في جدول الأعمال. وبموافقة المجلس اعتزم دعوته لشغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس شغل السيد يوفانوفيتش مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٣ أيار/مايو ١٩٩٩ من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة فيما يلي نصها:

"بصفتي رئيسا للمجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة يشرفني أن أرجو من مجلس الأمن أن يوجه دعوة، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد أحمد حاج حسيني، نائب المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في المناقشة دون حق التصويت، أثناء نظر المجلس في مشروع القرار الخاص بالحالة الإنسانية في كوسوفو وفيما حولها".

وستصدر الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1999/522. وما لم اسمع اعتراضا، فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة للسيد حسيني بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1999/517، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الأرجنتين والأردن والإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان والبحرين والبرازيل والبوسنة والهرسك وتركيا وسلوفينيا والسنغال وغابون وغامبيا وقطر والكويت وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وناميبيا واليمن. وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1999/542، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة

٦ أيار/مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم اسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد بوعلاي (البحرين): نجم الوضع في إقليم كوسوفو عن أزمة تشرد أعداد هائلة من سكان الإقليم الذي تسكنه غالبية ألبانية كرس تشريدها ما قامت به قوات بلغراد من أعمال تخريب وحرق لمنازلهم وممتلكاتهم مع ما صاحب ذلك من ترويع واغتصاب وقتل.

كأن شريط الأحداث في كوسوفو يذكرنا بشريط مماثل حدث في البوسنة والهرسك مما يدل على أن السلطات الصربية لم تتعظ بما حدث لها بعد أعمالها المدمرة التي ارتكبتها هناك، الأمر الذي لم يكن للمجتمع الدولي أن يصبر على شيء مماثل له فهب لنجدة البوسنيين والكروات والصرب على نحو سواء، محققا بذلك النصر للشرعية الدولية على الرغم من أن آثار المآسي في البوسنة ما زالت موجودة حتى يومنا هذا.

ها هي السلطات الصربية في بلغراد تعيد الكرة، وبنفس القساوة والحدة. بطبيعة الحال نتج عن ذلك التشريد والتشرد بأنواعه. وقد يستغرب الإنسان لسماع أن للتشريد أنواعا. وفي الوضع المأساوي الحالي في كوسوفو، كما كان في البوسنة، هذا صحيح، فإن للتشريد أنواعه. أناس يعيشون في الجبال تائهين في نفس الإقليم، وآخرون فقدوا داخل الإقليم، وهناك من ظل واقفا على الحدود، وآخرون هجروا خارج الإقليم، ولكن ضمن الاتحاد اليوغوسلافي، وأخيرا هناك من توزع، تشردا ولجوءا، على الدول المجاورة وما وراءها.

وإذا كانت الحاجة ماسة إلى الأرقام فهناك، حسب مصادر الأمم المتحدة، ما لا يقل عن ٠٠٠ ٨٤٠ متشرد داخل الاتحاد اليوغوسلافي، وما يزيد على ٠٠٠ ٧٠٠ لاجئ خارجه، فيصير المجموع أكثر من مليون ونصف لإقليم يسكنه مليونان. وكأن هذا لا يعدو أن يكون محاولة لتفريغ إقليم كوسوفو من سكانه لاعتبارات سياسية وثقافية ودينية لا تخفى على أحد.

لسنا هنا بصدد بحث العناصر والعوامل العسكرية والسياسية للوضع في كوسوفو، ولو أنها لا يمكن أن يتم تناولها بمعزل عن الأزمة الإنسانية، ولكن أمام حالة عدم الاتفاق الموجود في مجلس الأمن في الوقت الحاضر كان لا بد من الشروع في محاولة معالجة الوضع الإنساني الناتج عن كارثة اللجوء والتشرد التي حدثت، لأن مصير الإنسان اللاجئ والمتشرد لا يمكن إلا أن يستدر عطف أخيه الإنسان حتى لو كان عضوا في مجلس الأمن.

أمام هذا التوجه الإنساني المشترك قام وفدا ماليزيا والبحرين بالتقدم بمبادرة طرح مشروع قرار سرعان ما حصلت فكرته على تأييد واسع في المجلس نتج عنه تبني المجموعة له داخل المجلس بالإضافة إلى مجموعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خارج المجلس. وبعد اتصالات ومداولات وتعديلات وصل إلى صيغته النهائية المعروضة على المجلس للتصويت عليه اليوم.

ومن الأهمية بيان أن لهذا المجهود الإنساني المتمثل في مشروع القرار هدفين رئيسيين: أولا لفت نظر المجتمع الدولي إلى الكارثة الإنسانية التي حدثت في كوسوفو والتي نتج عنها لجوء وتشريد الآلاف، وثانيا السعي إلى أن يسترجع مجلس الأمن زمام الأمور المتعلقة بالوضع في كوسوفو لما تكونه الناحية الإنسانية من ذلك الوضع من أرضية مشتركة يمكن البناء عليها في المستقبل القريب لمعالجة النواحي العسكرية والسياسية بواسطة المجلس حينما يكون في وضع اتفاقي يسمح له بذلك.

تتكون عناصر مشروع القرار الرئيسية من نفس ما هو معمول به في مختلف دوائر الأمم المتحدة وخارجها، والتي تتعلق بالضرورات الرئيسية لمعالجة مشكلة اللجوء والتشرد. وللمنظمات الدولية باع طويل في هذا الخصوص مبني على تجارب طويلة. والعناصر هي توجيه نداء للدول والمنظمات والأفراد لتوفير المساعدات النقدية والعينية

للاجئين والمشردين؛ وتوفير التسهيلات للوصول لتلك المساعدات؛ وأخيرا، والأهم، حق عودتهم إلى ديارهم حينما ينتهي الوضع الحالي المتأزم.

مشروع القرار الإنساني المعروض على المجلس لإقراره اليوم يخفي وراء بساطته ووضوحه وقلة الاختلاف عليه عناصر كارثة إنسانية نتج عنها لجوء وتشريد أكثر من ثلثي سكان إقليم كوسوفو.

وتمشيا مع نداء توفير المساعدات لهم المتضمن مشروع القرار، يوجه وفد بلادي نداء حارا لأعضاء المجلس لتأييده بالإجماع حتى يحقق إقراره لأولئك اللاجئين والمشردين ما يحتاجونه من إغاثة ومساعدة تحسن من أوضاعهم مؤقتا في انتظار يوم عودتهم إلى ديارهم ومساكنهم.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): إننا نجتمع هذه الليلة لنتخذ إجراء بشأن مشروع القرار المتعلق بالحالة الإنسانية في كوسوفو وحولها. ويسر وفدي أنه قد اضطلع بدور، مع البحرين، في المساعدة على المضي قدما بهذه العملية التي توجت بانعقاد هذه الجلسة الرسمية للمجلس. ونحن ممتنون للدعم القوي الذي أظهره أعضاء المجلس، خاصة من أسهموا بقدر كبير وشاركوا في تقديم مشروع القرار. ونحن ممتنون كذلك للبلدان من خارج المجلس التي انضمت إلى مقدمي مشروع القرار هذا.

إن الرأي الجازم لوفدي هو أنه، نظرا للمأساة الإنسانية التي تحدث في كوسوفو وحولها، فقد حان الوقت لكي يعرب المجلس عن رأيه بشأن المسألة. ومن رأينا أن من الضروري أن يتمكن المجلس من اعتماد مشروع قرار بشأن المسألة الإنسانية، بعد أسابيع من الجمود في المجلس، حتى في الوقت الذي كان فيه المجتمع الدولي يرقب بفزع محنة اللاجئين والمشردين داخليا.

ونحن بالطبع نشعر بالقدر نفسه من القلق إزاء الصراع الدائر في كوسوفو. ونتفق مع الرأي الذي أعرب عنه بالفعل أعضاء آخرون في المجتمع الدولي بشأن الحاجة إلى تسوية سلمية مبكرة. ووفدي ما كان يسعده شيء آخر أكثر من أن يتخذ المجلس قرارا يتناول مسألة كوسوفو تناولا شاملا. والجهات الفاعلة الدولية بما فيها الأمين العام للأمم المتحدة، تبذل جهودا صوب تلك الغاية. ونظل نأمل صادقين أن تثمر تلك الجهود عن نتائج ملموسة وأن يتمكن المجلس من تناول المسألة على نحو شامل في أقرب وقت ممكن. ونظل على اقتناعنا بأن المشكلة لا يمكن حسمها إلا عن طريق حل سياسي.

وريثما يتم ذلك، نحن مقتنعون أيضا بأن المجلس بوسعه، بل ينبغي له، أن يضطلع بدور هام بالإعراب عن رأيه بشأن جانب هام من جوانب أزمة كوسوفو - وهو تحديدا الحالة الإنسانية التي تتسم بالنزوح الجماعي لمئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا الذين هم في حالة بالغة من اليأس والصدمة في كوسوفو وحولها وفي أجزاء أخرى من يوغوسلافيا.

ولئن كانت لا تزال هناك خلافات أساسية فيما بين أعضاء المجلس بشأن الجوانب السياسية والجوانب الأخرى لمشكلة كوسوفو، فإننا نلمس قلقا بين جميع أعضاء المجلس بشأن المأساة الإنسانية التي ما فتئت تحدث في كوسوفو وحولها. واعترافا بهذا القلق الواسع النطاق اتخذت المبادرة لعرض المسألة على المجلس ليتخذ بشأنها إجراء رسميا، بوصف ذلك خطوة ملموسة في الجهود الرامية إلى دفع المجلس إلى تناول مسألة كوسوفو عن طريق التركيز على أحد جوانب المشكلة. وهذا في رأينا، يمثل أقل الجوانب إثارة للخلاف، وهو جانب ينبغي أن يستقطب تأييد جميع أعضاء المجلس.

إن اتخاذ المجلس إجراء رسميا بشأن المسألة الإنسانية في كوسوفو وحولها من شأنه أن يكون أعرابا صريحا عن القلق الشديد الذي ينتاب المجلس إزاء المأساة الإنسانية التي بدأت منذ عدة أسابيع. ومن شأن ذلك أيضا أن يكون استجابة هامة للمناشدات التي أصدرتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والأمين العام من أجل تقديم المساعدة الإنسانية الدولية لتخفيف محنة اللاجئين والمشردين داخليا، ليس فقط في كوسوفو وحولها، وإنما أيضا في أجزاء أخرى من يوغوسلافيا. وسيكون ذلك إعرابا مرغوبا فيه عن تأييد المجلس وتشجيعه القويين للجهود الجارية التي تبذلها المنظمات الدولية العاملة في المنطقة. ومن شأن اعتماد مشروع القرار، في الوقت نفسه، أن يمثل إعرابا قويا وصريحا عن الدعم للاجئين والمشردين داخليا، لا سيما فيما يتعلق بحقهم في العودة إلى بيوتهم في أمن وبكرامة.

إن المجلس لم يتمكن منذ وقت طويل من تناول مسألة كوسوفو بأية طريقة مفيدة بسبب الافتقار إلى

توافق الآراء، وهو ما أدى، للأسف، إلى أن تقوم جهات من خارج المجلس باتخاذ إجراء. إن مشروع القرار هذا يمثل أول محاولة جادة يقوم بها بعض أعضاء المجلس لإعادة مسألة كوسوفو إلى المجلس ثانية يحدوهم أمل صادق في أن يمهد ذلك السبيل لصياغة توافق آراء بشأن الجوانب الأكثر صعوبة في مشكلة كوسوفو، مما يعيد تأكيد دور المجلس في هذه المسألة. إن المشاركين في تقديم مشروع القرار مدفوعون، في تقديمهم له، بالرغبة في المساهمة في تعبئة الجهود الدولية للتصدي للمأساة الإنسانية الهائلة في كوسوفو وحولها. وعلى نفس القدر من الأهمية، يمثل تقديم مشروع القرار مساهمة متواضعة من هؤلاء الأعضاء في توحيد المجلس. ونحن نأمل صادقين أن يحدث ذلك فعلا.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن الولايات المتحدة تؤيد مشروع القرار الذي بادر بتقديمه زميلانا ممثلا البحرين وماليزيا. ونحن نشكرهما ونعرب عن تقديرنا لجهودهما. ونشكر أيضا المشاركين الآخرين في تقديم مشروع القرار.

إن مشروع القرار هذا يركز انتباهنا على مسألة عاجلة تحدث الآن في كوسوفو والمناطق المحيطة بها، وهي محنة مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين، والحاجة الماسة إلى مساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات والجهات العاملة الإنسانية في جهودها للتصدي للأزمة.

سلوبودان ملوسفيتش هو المسؤول عن الأزمة الإنسانية. إن حملته للتطهير العرقي وحرق القرى وإعدام الرجال والنساء والأطفال والاغتصاب والاستفزاز هي التي دفعت بمئات الآلاف من الناس إلى الفرار من بيوتهم. والكيفية التي يمكن بها حل هذه الأزمة واضحة، فعلى بلغراد أن تفي بالشروط التي وضعتها منظمة حلف شمال الأطلسي ومبادئ مجموعة الثمانية، التي اتفق عليها في اجتماع وزراء الشؤون الخارجية في بون في ٦ أيار/مايو. ونحن نظل عاقدي العزم على مواصلة الضغط على ملوسفيتش وحكومته لوقف حملتهم المدبرة والمنظمة للتطهير العرقي والسماح بعودة جميع اللاجئين والمشردين إلى بيوتهم بسلامة وأمن. وجميع جهودنا في كوسوفو وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تركز على هذا الهدف.

إن عدد اللاجئين والمشردين الكوسوفيين يتجاوز الآن المليون. والعديد من ألبان كوسوفو فقدوا مساكنهم. وقد أسهمت الولايات المتحدة وستظل تسهم في جهود الإغاثة. وتقوم حكومتي حاليا ببناء مخيم في فيير، بألبانيا، سيؤوي ما يصل إلى ٢٠ ٠٠٠ لاجئ من ألبان كوسوفو. ونبحث عن مواقع أخرى لاستيعاب ٤٠ ٠٠٠ لاجئ آخرين. كما فتح الأمريكيون بيوتهم لهؤلاء المشردين، حيث وصل مؤخرا أول فوج من ٢٠ ٠٠٠ لاجئ من ألبان كوسوفو الذين تعهدنا بتوفير ملاذ آمن لهم. وإننا نحث البلدان الأخرى أيضا على توفير مأوى مؤقت للاجئين من ألبان كوسوفو.

إننا نتوقع من بعثة الأمم المتحدة الإنسانية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تركز على الدمار في كوسوفو. ويمكن للبعثة أن تساعد كثيرا في التحضير لعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى بيوتهم. ويمكن لفريق البعثة أيضا أن يحدد أنواع المساعدة الغذائية والطبية الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها أكثر من غيرها. ومن الضروري في رأينا، أن يتمكن هذا الفريق من الوصول إلى جميع المناطق بدون عوائق طوال فترة زيارته.

وأود أن أختتم بياني بقراءة بيان أدلت به وزير الشؤون الخارجية مادلين أولبرايت في ختام اجتماع ٦ أيار/مايو لوزراء الشؤون الخارجية لمجموعة الثمانية. لقد قالت،

"بوقوفنا معا، كما نفعل اليوم، فإن دولنا تقدم تصورا بديلا لحملة ملوسفيتش القائمة على الإرهاب والاستبداد والتعصب الشرير. إننا متحدون في حث بلغراد على اختيار مستقبل الاندماج، وليس الدمار، ونحن معا سنبذل قصارى جهدنا لجعل ذلك المستقبل حقيقة واقعة".

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن مشروع القرار المعروض علينا يلقي الضوء على ما يهمنا حقا، أي الناس العاديون الذين يعانون أشد المعاناة في كوسوفو وحولها، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والناس الذين يحاولون أن يعنوا بهم. والمملكة المتحدة تتفق مع أولئك الذين يريدون أن يروا نهاية مبكرة لأزمة كوسوفو. ويجب أن يحدث ذلك بطريقة تمكن

مواطني كوسوفو الذين شُردوا من العودة إلى ديارهم، والذين يتعرضون لأهوال يعجز تصورها في سبيل العودة بسلامة وبجو أمني يطول أمده، ومقترحات مجموعة البلدان الثمانية تبين كيفية تحقيق ذلك. هذه هي الأسس التي يتعين أن نرتكز عليها في انتقالنا من الأزمة إلى الوفاء بأحكام مشروع القرار هذا الذي ستصوت المملكة المتحدة لصالحه. فهو يستحق تأييد جميع أعضاء مجلس الأمن.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): إن كندا تؤيد بلا شروط مشروع القرار الإنساني هذا الذي يستجيب للشواغل العميقة التي تساور المجتمع الدولي إزاء التدهور المأساوي للحالة الإنسانية في كوسوفو وحولها نتيجة الأعمال العديمة الرحمة التي ترتكبها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

(تكلم بالانكليزية)

وتعتقد كندا اعتقادا قويا أنه من المناسب تماما للمجلس أن يصغى إلى صوته بشأن مسائل إنسانية تتهدد بوضوح السلم والأمن الدوليين. ونحن نشكر مقدمي مشروع القرار هذا الذي أشرك المجلس بطريقة بناءة في إدراك الحالة على الطبيعة والمساعدة على تحسينها.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): منذ بداية الأحداث المأساوية في كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أعرب أعضاء مجلس الأمن في عدة مناسبات عن قلقهم الكبير إزاءها. بيد أن المجلس يقوم اليوم ولأول مرة بالإعراب عن مشاعره وعن تصميمه في مشروع قرار. ونحن نرحب بالمبادرة التي اتخذها أعضاء حركة عدم الانحياز في المجلس؛ فهؤلاء الأعضاء هم مصدر هذا الموقف الضروري والمبرر.

إن أحكام مشروع القرار غنية عن التفسير ولا تستوجب التعليق على جزء كبير منها. فهي تتضمن ما يلي: تأييد الجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية - وكما يعلم الأعضاء، فإن فرنسا تضطلع بدور في هذا العمل عن طريق إقامة مراكز للاجئين واستضافة لاجئين بنفسها؛ وتأكيد الحاجة إلى تنسيق الأنشطة الإنسانية، مع التأكيد على دور مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ والأهم من ذلك، إعادة تأكيد حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة بسلامة وكرامة.

ويود الوفد الفرنسي أيضا أن يؤكد بصورة خاصة على أهمية أحد أحكام مشروع القرار، وهو الحكم الوارد في الفقرة ٥، الذي يؤكد أن الحالة الإنسانية ستستمر في التدهور في غياب حل سياسي للأزمة. ونحن مقتنعون بهذا الكلام. واللافت أن المجلس يشير هذا المساء إلى النطاق الذي يجب أن يكون عليه الحل السياسي، عن طريق التحديد بأن الحل يجب أن يكون متسقا مع المبادئ التي اعتمدها وزراء خارجية الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان في ٦ أيار/مايو ١٩٩٩. تلك هي المبادئ التي ضمنها الوفد الفرنسي بيانه أمام مجلس الأمن بتاريخ ٨ أيار/مايو. ويحدونا الأمل، مثلما ينص عليه مشروع القرار، في أن يوافق مجلس الأمن على هذه المبادئ.

فلهذه الأسباب، سيصوت الوفد الفرنسي لصالح مشروع القرار.

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): إن الحالة الإنسانية المأساوية في كوسوفو وحولها، وهي الحالة التي تتصدر جدول الأعمال الدولي منذ فترة، لا تزال تتكشف للعيان. في غضون ذلك، فإن سياسات وممارسات التطهير العرقي والترحيل لا تزال جارية بلا هوادة. والأسوأ من ذلك، يبدو أن لا نهاية في الأفق لهذه الممارسات التي قد يعتقد المرء أنها باتت منذ فترة بعيدة جزءا من التاريخ. ومع ذلك، يجب أن يدرك أنه على الرغم من أن هناك حاجة ماسة إلى التصدي للأزمة الإنسانية، فإن المشاكل السياسية الأساسية ينبغي أيضا أن تولى كامل الاهتمام الذي تستحقه، لأنه كلما أرجأنا البحث عن حل دائم، كلما استمرت معاناة اللاجئين لفترة طويلة. ولا شك على الإطلاق في ذلك، ولهذا السبب يعتقد وفد بلادي أن المبادئ التي أوجزها زعماء مجموعة البلدان الثمانية تشكل أساسا ذا مصداقية لحل دائم لأزمة كوسوفو. ونحن نحث جميع المعنيين على العمل على تحقيق ذلك الهدف، مثلما يبينه مشروع القرار المعروض على المجلس. ويحدونا وطيد الأمل في عودة جميع اللاجئين إلى ديارهم، أي إلى مسقط رأسهم، بسلامة وكرامة. بيد أن هذا سيظل حلما طالما لم يتم التوصل إلى تسوية في إطار مبادئ مجموعة البلدان الثمانية. فتلك المبادئ توفر أفضل الضمانات لتهيئة الظروف التي أكثر ما تفضي إلى عيش لائق بمنأى عن الخوف والاضطهاد.

وفي هذه المرحلة، يود وفد بلادي أن يشيد بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على العمل الرائع الذي يضطلع به في توفير المساعدة الإنسانية لجميع أولئك المحتاجين إليها. ونشيد أيضا بأعضاء آخرين في أسرة الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وهذا غيض من فيض، وهم أعضاء يساعدون في مد يد العون إلى المحتاجين وذلك في ظل ظروف صعبة وخطيرة في بعض الأحيان. ونعترف أيضا بالإسهام الهام الذي يقدمه عدد من المنظمات غير الحكومية على الرغم من جميع الأخطار التي تتعرض لها. وإن سلامة وأمن جميع موظفي المساعدة الإنسانية موضع قلق رئيسي لنا، ويحدونا الأمل في ألا يغيب هذا القلق عن بال الجميع حيثما يقومون بتقديم خدماتهم المنزهة عن الأنانية. وفي هذا الصدد، من الضروري تيسير الوصول إليهم، وتقديم المساعدة إليهم في العمليات الإنسانية التي يضطلعون بها.

ومما يدعو إلى الارتياح أن نلاحظ أن هناك اهتماما دوليا بالأزمة الإنسانية في كوسوفو. ولكن، مثلما أشار إليه مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من قبل، فإن مجلس الأمن ينبغي ألا يتغاضى عن الحالة الإنسانية في أنحاء أخرى من العالم، ولا سيما في أفريقيا، حيث هناك أكبر عدد من اللاجئين في العالم. ونحن بالتأكيد نقدر جميع الجهود المبذولة من أجل التخفيف من معاناة اللاجئين في أفريقيا وفي مناطق أخرى، ولكن الحقيقة هي أننا ما زلنا بحاجة إلى المزيد من المساعدات. وفي هذا الصدد، فإن أية مظاهر أخرى على الاهتمام الدولي بأزمات اللاجئين يرحب بها غاية الترحيب. ونحن نثير هذه المسألة لسببين رئيسيين. أولا، إن بلادي بالذات، غامبيا، ما زالت تستضيف لاجئين من منطقتنا دون الإقليمية لفترة ما، وثانيا، إن الأسباب التي دفعت الناس إلى اللجوء إلى أماكن أخرى قد تكون مختلفة، لكن الأثر هو نفسه، أي حدوث معاناة إنسانية وهو موضوع مناقشتنا اليوم.

لهذا السبب شارك وفد بلادي في تقديم مشروع القرار المعروض علينا، ولهذا السبب سنصوت لصالحه.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): ثمة أزمة آخذة في التكشف في كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. والأزمة التي أملنا في أن تكون محدودة تتزايد حدة إلى أبعاد مخيفة. إن أعمال الاضطهاد، وإزهاق الأرواح، وتدمير البنية التحتية والممتلكات، وأيضا الضرر البيئي بما يرتبه من أثر محتمل يتجاوز حدود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لا تزال مستمرة. ونتيجة للتطهير العرقي، ونتيجة أيضا للعمل العسكري الذي تقوم به منظمة حلف شمال الأطلسي، يجد لاجئون عديدون أنفسهم في بلدان مجاورة وأيضا في أجزاء أخرى من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعيدا عن ديارهم، يعيشون في ظل ظروف تستوجب الشجب. وبالمثل، فإن العمل العسكري المستمر قد أثر بشدة على حياة الناس في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وفي ضوء ما سبق شاركت ناميبيا في تبني مشروع القرار محل النظر. ونود أن نؤكد أن المأساة الإنسانية لا تزال تتصاعد إلى حد أصبح فيه أي حل سياسي أكثر حتمية.

يود وفدي أن يبرز أن الحالة الإنسانية في كوسوفو وحولها ليست ظاهرة طبيعية. وهي لا يمكن أن تعالج بمعزل عن السياق السياسي. ونود أن نكرر موقفنا بالمناداة بوقف الأعمال العسكرية. وعندئذ فقط يمكننا أن نتناول بشكل ملموس الحالة الإنسانية. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا أن مجلس الأمن ينبغي أن يؤكد سلطته على الحالة القائمة الآن في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في مجموعها.

السيد تشن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية): الصين تشعر بانزعاج شديد من الأزمة الإنسانية الراهنة في البلقان، وتتعاطف تعاطفا عميقا مع اللاجئين من أبناء كوسوفو الذين يبلغ عددهم أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ فرد، والذين تركوا مشردين منفصلين عن أحبائهم. لدينا مثال في الصين يقول: "ما من شيء على الأرض أغلى من الحياة الإنسانية وما من عمل خير أعظم من العمل الذي يعز الحياة". وأنني أؤمن بأنه ليس هناك مكان أعز من الدار بالنسبة لكل فرد منا. والألم الذي يترتب على تخريب دار الفرد لا يمكن وصفه بكلمات. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ووكالات الإغاثة الدولية الأخرى للعمل الغوثي الهائل الذي تقوم به.

ومما يثير قلقنا بنفس القدر أن منظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، متخطية الأمم المتحدة ودون إذن من مجلس الأمن، تشن هجمات عسكرية على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبالتالي تشن حربا

إقليمية في البلقان. وخلال الأيام الاثنين والخمسين الماضية، خلقت هذه الحرب، التي تُشن باسم الإنسانية، أكبر كارثة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية. إن السكان داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - ومن بينهم الصرب، والألبان، والهنغاريون، والسلوفاك، والأقليات العرقية الأخرى - يعيشون في بؤس وفي ظروف غير إنسانية. إن مصافي النفط والمصانع الكيميائية سوتها قنابل منظمة حلف شمال الأطلسي بالأرض. ونتيجة لذلك، تهدد الغازات السامة والملوثات صحة وأرواح مئات الملايين وبخاصة الأطفال، في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي أوروبا بأسرها.

إن جميع الجسور فوق الدانوب في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية دمرت. وإمدادات المياه والكهرباء قطعت، ومحطات التلفزيون يبدو أنها أصبحت أهدافا مشروعة للقصف بالقنابل. إن الاقتصاد والبنية الأساسية الوطنية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية دمرا، مما ترتب عنه وقوع عدد كبير من الإصابات بين المدنيين. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أذكر أنه حتى بينما يتداول مجلس الأمن اليوم بشأن مشروع القرار الخاص بالبلقان، وقعت مأساة أخرى في كوسوفو. لقد أصابت ٦ قذائف شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي مخيما للاجئين في جنوب غربي كوسوفو، مسببة وفاة أكثر من ١٠٠ فرد وإصابة أكثر من ٥٠. لقد كانت المأساة مروعة، والمنطقة مغطاة بالجثث. وهؤلاء اللاجئون كانوا في طريق عودتهم إلى ديارهم. ونحن نعرب عن الشعور بالصدمة إزاء هذا الحادث. وأكرر: نشعر بالصدمة نتيجة هذا الحادث الأخير.

إننا نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي له، عند تناول الأزمة في مختلف المناطق في البلقان، ألا يُطبق معايير مزدوجة.

إن منظمة حلف شمال الأطلسي، بينما تصعد حملتها بالقصف بالقنابل ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، هاجمت بوقاحة السفارة الصينية في بلغراد. لقد كان يوم ٨ أيار/مايو ١٩٩٩ يوما أليما للغاية لن ينساه الشعب الصيني البالغ عدده ١,٢ بليون نسمة. في ذلك اليوم، هاجمت منظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة بشدة السفارة الصينية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بخمس قذائف. فقتل ثلاثة أفراد في السفارة وجرح أكثر من ٢٠. ودمر مبنى السفارة تدميرا شديدا. وذلك العمل الإجرامي خرق صارخ لسيادة الصين وانتهاك خطير للقانون الدولي والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية. وقد أثار استنكارا بالغا بين أبناء الشعب الصيني. وأصدرت الحكومة الصينية بيانا رسميا في ذلك الصباح، تدين فيه بشدة هذا العمل الهمجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي. لقد أصابت تلك المأساة المجتمع الدولي بالصدمة وقوبلت بإدانة عالمية.

بالرغم من الحادث المأساوي الخاص بقصف السفارة الصينية بالقنابل الذي تسبب في وفاة وإصابة دبلوماسيين صينيين، لا تزال منظمة حلف شمال الأطلسي تقول إن حملتها الجوية ستستمر. وهذه الحماقة التي تتصرف بها منظمة حلف شمال الأطلسي تغضب العالم كله ويجب أن يدينها بشدة كل فرد له عقل وضمير. والصين، باعتبارها ضحية، لديها كل مبرر من الناحية الأدبية والقانونية على حد سواء لكي تطالب بوقف منظمة حلف شمال الأطلسي فورا ودون شروط القصف بالقنابل. أليست إراقة الدماء وفقد أرواح دبلوماسيين صينيين مأساة كبيرة بقدر كاف يجعل منظمة حلف شمال الأطلسي تعود إلى رشدها؟ إن الصين، باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن، تقع عليها مسؤولية ثابتة في التمسك بالعدالة وحماية السلام.

ونحن نرى أن من غير المنطقي مواصلة منظمة معاهدة شمال الأطلسي (حلف الناتو) حملة القصف بينما تتحدث عن عودة وإغاثة اللاجئين. وينبغي أن يكون الوقف الفوري لحملة القصف التي يقوم بها حلف الناتو ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الشرط الأساسي لأي حل سياسي لقضية كوسوفو وكذلك الشرط الأدنى لتخفيف الأزمة الإنسانية في البلقان.

ولهذه الأسباب تقدم الوفد الصيني بتعديلات بناءة لمشروع القرار وباقتراح أن تضاف إليه عبارات من قبيل "لا بد أن يتم وقف فوري لجميع الأنشطة العسكرية". وجدير بالذكر أن هذا الأمر قد طلب أيضا في بيان بلدان حركة عدم الانحياز في ٩ نيسان/أبريل. ومع ذلك فهذا الموقف الهام من الجانب الصيني لم يقبل؛ ونرى ذلك أمرا مؤسفا للغاية. كذلك نلاحظ أن مشروع القرار يشير إلى المبادئ التي اعتمدها وزراء خارجية مجموعة الثمانية. ولا يمكننا قبول الحكم المسبق للمجلس على تلك المبادئ في مشروع القرار دون مناقشتها أولا، ولذا نرى أنه لا مندوحة من أن نعبر عن تحفظاتنا. وبناء على هذه الاعتبارات لا يجد الوفد الصيني خيارا غير الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

فلقد نجم عن قصف حلف الناتو لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عدد من الحوادث المروعة التي شملت الإصابات بين المدنيين. ولا يسع المرء إلا أن يتساءل عن عدد المدنيين الآخرين الذين سيسقطون ضحايا لما يسمى بالأضرار العرضية. فهل يفقد المزيد من الدبلوماسيين أرواحهم تحت قذائف حلف الناتو؟ وماذا فعل الحلف باسم الإنسانية؟ لقد كان من بين الأشخاص الثلاثة الذين قتلوا في قصف السفارة الصينية زوجان لم يمض على زواجهما إلا أقل من عامين. وكتب والد الزوجة رسالة إلى الرئيس كلينتون قال فيها:

"لقد قتلت قنابلكم شابين بريئين فحرمتهما بذلك من حقهما في الحياة. وهناك في بيجين تقضي زوجتي ليلها ونهارها في بكاء وعويل وتنتظر عودة ابنتها وزوجها، اللذين لن يعودا. إن أم زوج ابنتنا تعيش في منطقة ريفية نائية في إقليم يانغسو. وقد توفيت فور سماعها الأنباء المأساوية. وتحطمت سعادة أسرتنا كلها في غمضة عين. وبصفتكم أبا وإنسانا وداعيا طول حياتك لحقوق الإنسان، فكيف تشعر وقد أوجدت هذه المأساة؟

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أوضح مسار الأحداث المأساوية في يوغوسلافيا منذ ٢٤ آذار/مارس الماضي بما لا يدع مجالا لشك أن ما تقوم به منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو) من عمل عسكري ضد ذلك البلد ذي السيادة - في مراوغة لمجلس الأمن وانتهاك لميثاق الأمم المتحدة وسائر قواعد القانون الدولي المعترف بها دوليا - هو بالتحديد الذي تسبب في هذه الكارثة الإنسانية وأوجد حالة الطوارئ الحقيقية في منطقة البلقان.

ولأكثر من شهر ونصف شهر الآن تشن حملة غير مسبوقة من الضربات الجوية لحلف الناتو ضد يوغوسلافيا، وضحاياها بشكل منتظم هم المدنيون الأبرياء - الذين وصل عددهم الآن إلى أكثر من ٢٠٠ ١ شخص. والقرائن كثيرة على الأضرار الإنسانية البليغة التي تسبب فيها قصف الناتو مما يقضي على أسطورة أن الحلف يقوم بعملية عسكرية باسم المثل الإنسانية الرفيعة.

ومن الصعب نقض الحقائق المعروفة للجميع. فعدد المدنيين واللاجئين الذين يقتلون أو يجرحون آخذ في الزيادة. وتدمر البنية الأساسية المدنية في يوغوسلافيا منهجيا وعمدا، وتلحق باقتصادها أضرار خطيرة. وتتهدد المنطقة برمتها كارثة بيئية هائلة. ويدمر الأساس المادي لعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم من خلال إعلانات الحلف بأن حل مشكلة اللاجئين هو أحد مهامه الرئيسية.

ومن العسير ألا يبالي المرء في مواجهة تصاعد الكارثة الإنسانية في كوسوفو وما حولها بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. بيد أن من الواضح أن هذه الكارثة نتيجة وليست سببا لحالة الأزمة. وعلى وجه التحديد فإن أسباب الكارثة الإنسانية هي التي ينبغي لمجلس الأمن أن يبرزها على وجه الأولوية باعتباره الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين.

وللأسف فإن المجلس بسبب المواقف المعروفة لعدد من أعضائه لم يتمكن من اتخاذ موقف إزاء العمل العسكري غير القانوني الذي يقوم به الحلف ومن أن يطلب الوقف الفوري للقصف وعودة أزمة كوسوفو إلى مسار التسوية السياسية السلمية. وبناء على مبادرة الوفد الروسي حمل مشروع القرار المقدم إلى المجلس استنتاجا هاما هو: أن الحالة الإنسانية ستستمر في تدهورها ما لم تكفل تسوية سياسية للأزمة.

ويعدل هذا في الأهمية المناشدة العاجلة لكل المعنيين ببذل أقصى الجهود للتوصل إلى هذا الاتفاق، وليس هناك بديل، وثمة تفهم متنام لهذا الواقع، تجلى بوضوح في اعتماد وزراء خارجية مجموعة الثمانية للمبادئ العامة بشأن تسوية سياسية لأزمة كوسوفو. غير أن مشروع القرار لم يراع عددا من تعديلاتنا الأخرى التي أهمها المطالبة بوقف فوري للضربات الجوية التي يوجهها حلف الناتو إلى يوغوسلافيا، وهي المطالبة التي أيدتها بصلابة روسيا والصين.

وقبل أيام قلائل صدم العالم بالقصف الوحشي للسفارة الصينية في بلغراد وموت عدة موظفين فيها. وعلمنا اليوم بمأساة مروعة أخرى حدثت في قرية كوريسا في كوسوفو نتيجة لاستخدام الحلف للقنابل العنقودية المحرمة. ومات هناك ٥٠ شخصا على الأقل معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ، وجرح أكثر من ١٠٠ شخص.

وروسيا التي شددت في البيان الذي نشرته اليوم وزارة الخارجية الروسية، والتي طالما حذرت قيادة الحلف

من العواقب السيئة للعمل العسكري ضد يوغوسلافيا، تدين بشدة هذه الجريمة الجديدة التي يرتكبها الحلف وتناشد راسمي استراتيجيات الحلف أن يوقفوا هذه الحماقة على الفور. فلا يمكن تسوية مشكلة كوسوفو إلا على مائدة المفاوضات.

وما لم توقف فورا الأعمال العسكرية غير القانونية التي يقوم بها الحلف يستحيل إحراز تقدم حقيقي لا نحو تسوية سياسية للأزمة، ولا نحو التغلب على هذه الكارثة الإنسانية. ثم إن استمرار القصف يمكن أن يؤدي إلى انتشار الكارثة في ربوع منطقة البلقان بأسرها. وللأسف فهذا الواقع الجلي لم ينعكس في النص بسبب الموقف السلبي لعدد من أعضاء المجلس.

وعلينا أن نلاحظ هنا أن المصالح الوطنية الضيقة وعدم الرغبة في التقييم الصحيح والرد على التهديدات الفعلية للبقاء المادي لكل سكان دولة ذات سيادة وللمصير المأساوي لمئات الآلاف من اللاجئين، قد طغت على التزامات بعض أعضاء المجلس بموجب الميثاق.

وبسبب هذا الطابع المبدئي لموقفنا لا يستطيع الوفد الروسي أن يؤيد هذا النص.

فالاتحاد الروسي، بالإضافة إلى الجهود النشطة التي يبذلها من أجل الترويج لتسوية سلمية للأزمة في كوسوفو، سيواصل تقديم ما يستطيع تقديمه من مساعدة إنسانية على أساس نزيه وغير تمييزي للمحتاجين من السكان المدنيين في كوسوفو وفي المناطق الأخرى من يوغوسلافيا والدول المجاورة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1999/517.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
الصين، الاتحاد الروسي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت كما يلي: هناك ١٣ صوتا مؤيدا مقابل لا أحد وامتناع ٢ عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٢٣٩ (١٩٩٩).

أود أن أذكر للسجل بأن اعتماد القرار تم في الساعة ٢٣/٥٩، الموافق ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بيتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشير إلى أن مشاركتنا في تقديم مشروع القرار المعتمد توا، الذي قدمته البحرين وماليزيا، تتماشى مع التزام الأرجنتين الدفاع عن حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم، في أي مكان تتعرض فيه للهجوم. وحقيقة أن الحالة المأساوية التي حدت بنا إلى عقد هذه الجلسة اليوم ينبغي أن تعقد في أوروبا تزيد من حدة شواغلنا، إذ يبدو أن ذلك يعني أن لا التنمية ولا التعليم ولا التقاليد ولا التجربة التاريخية تجعلنا بمنأى عن هذا النوع من الكوارث الإنسانية.

وفي رأينا أن هذا القرار يبدأ في إعطاء زخم لتدابير الإغاثة والمساعدة في البلدان المتضررة، التي تشمل بالتأكيد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. والبيانات التي أدلى بها قبل يومين مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أثناء زيارتها للمنطقة لا تترك مجالا للمزيد من التعقيبات.

وأخيرا، وكما قلنا في بيانات سابقة، يجب توفير حل سياسي فوري للأزمة التي سببتها كارثة إنسانية أسفرت حتى الآن عن العديد من الخسائر في الأرواح وسببت الكثير من المعاناة. ويوافق أعضاء المجلس على أن الدبلوماسية هي أفضل أداة لتحقيق هذا الهدف. ومن هنا تأتي أهمية الفقرة ٥ من المنطوق وحض جميع الأطراف على المساهمة في الهدف المنصوص عليه فيها.

وأخيرا، أدعو إلى توفير الحماية الضرورية لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني في الأقاليم والبلدان الضالعة في هذا الصراع الخطير، وذلك وفقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وفي هذا السياق نرجو من الحكومة اليوغوسلافية أن تطلق سراح الاستراليين العاملين في المجال الإنساني.

السيد مورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): إن الحالة الإنسانية في كوسوفو وفي محيطها تُعد مسألة تثير القلق العالمي. ويدرك مجلس الأمن إدراكا تاما معاناة مئات الآلاف من الناس في منطقة البلقان. ولذا كنا نأمل بأن تؤدي الحالة الإنسانية المثيرة في المنطقة إلى استجابة بتوافق الآراء من جانب المجلس.

والغرض المعلن لهذا القرار، الذي شاركت البرازيل في تقديمه والذي عملنا من أجله مع مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز، كان يتمثل في أن يكون جسرا بين المواقف ويساعد في بناء الوحدة داخل المجلس استجابة للأزمة في كوسوفو. وفي هذا المضمار، نُصر على الصلة بين تدهور الحالة الإنسانية وغياب الحل السياسي للأزمة وعلى التأكيد مجددا على دور مجلس الأمن في السعي إلى إيجاد حل.

ولئن كنا نأسف لانعدام إمكانية التوصل إلى اتفاق تام في وجهات النظر بشأن أحكام القرار، فإننا نشعر بالسرور لأن المجلس تمكن من اعتماد القرار، وفحواه الرئيسية تقديم الدعم غير المشروط لجهود الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية لتلبية احتياجات الآلاف من السكان المكروبين في جميع أنحاء المنطقة. وهو لا يتصدى للمسألة الحاسمة الأهمية المتمثلة في إيجاد حل نهائي للصراع، ومن أسف أن عناصر هذا الحل، ليست لحد الآن في متناول المجلس.

وأود أن أبرز أهمية الخطوة التي اتخذها المجلس وأود أن أعرب عن الأمل بأن يساعدنا هذا التعبير عن القلق المشترك على تحقيق درجة أكبر من مشاركة مجلس الأمن في المستقبل القريب في الحل السياسي للأزمة في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك يكون مجلس الأمن قد أنهى إجراءات التصويت.

ووفقا للمقرر الذي اتخذ في وقت مبكر من هذه الجلسة، أدعو السيد جوفانوفتش إلى الإدلاء ببيانه.

السيد جوفانوفتش (تكلم بالانكليزية): في آخر هجوم شرس شنته طائرات منظمة حلف شمال الأطلسي قصفت هذه الطائرات اللاجئين في كوريسا بالقرب من بريزرن، وقتلت ما يزيد عن ٨٠ مدنيا، معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ الذين كانوا في طريق العودة إلى منازلهم في كوسوفو، وميتوهيتشا. وجرح العديد منهم، جراح ٥٨ منهم خطرة. فهل ستفسر هذه الفاجعة على نحو ساخر مرة أخرى بأنها أضرار عرضية جراء عمليات القصف الإنسانية التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي؟ فكم من المدنيين الأبرياء يتعين عليهم أن يموتوا قبل أن يرد المجتمع الدولي ومجلس الأمن بإدانة ووقف هذا العدوان الوحشي الذي يشنه حلف الناتو ضد يوغوسلافيا والإصرار على إيجاد حل سياسي.

والعدوان الذي تشنه منظمة حلف شمال الأطلسي ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الذي دخل الآن في يومه الواحد والخمسين ما زال مستمرا ومتسعا ومكثفا. إنه انتهاك فاضح لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية.

ورغم الطلبات العديدة التي تقدمت بها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لم يتخذ مجلس الأمن خطوات لتطبيق ميثاق الأمم المتحدة، لمنع الاستيلاء على سلطته والانتهاكات للسلم والأمن الدوليين. وإذا كان هذا الطلب المشروع قد لقي أذنا صاغية، لكان قد تم تفادي المعاناة البشرية والدمار المادي الهائلين.

إن حملة الإرهاب والدمار التي تشنها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تستهدف المدنيين والبنى الأساسية والاقتصاد، وتتسبب في كارثة إنسانية لمواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية البالغ عددهم ١١ مليونا. وحتى الآن قتل أكثر من ٢٠٠ ١ شخص وجرح أكثر من ٠٠٠ ٥، بينما دمرت أكثر من ٣٠٠ مدرسة وعشرات المستشفيات وعدد كبير من المصانع المدنية والجسور والسكك الحديدية والطرق العامة والكنائس والآثار الثقافية والتاريخية. إن ضربات حلف الناتو ضد وسط مدينتي نيش وبلغراد تسبب في العديد من الوفيات بين المدنيين، بينما تعرضت للدمار أو الضرر مجموعات كاملة من المباني والأسواق والمستشفيات وحتى البعثات الدبلوماسية. وهذا دليل واضح على أن حلف الناتو يرتكب جريمة إبادة متعمدة ومع سبق الإصرار ضد الشعوب في محاولة لاستفزاز الشعب والحط من روحه المعنوية التي تحول دون غزو حلف الناتو واحتلاله.

لقد تسببت قنابل حلف الناتو في كارثة إيكولوجية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي المنطقة. وقد أبلغ بلدي العديد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بهذه الكارثة. ويقوم حلف الناتو على نحو متزايد

باستخدام أسلحة تحرمها اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠. وتشمل تلك الأسلحة القنابل العنقودية التي تضر أكثر ما تضر بالأطفال، وذخائر اليورانيوم المستنفد، وقنابل الغرافايت التي تستهدف تعطيل شبكة كهرباء البلد. إن حلف الناتو تسبب في معاناة متعمدة لا يمكن وصفها، خاصة لأكثر قطاعات السكان ضعفا، مثل النساء الحبلى والمواليد الموضوعين في حاضنات الأوكسجين، ونزلاء المستشفيات، وكبار السن.

وآخر التقديرات تحدد حجم الدمار الذي تسببت فيه قنابل حلف الناتو بأكثر من ١٠٠ بليون دولار. وقد أدى تدمير الكثير من صناعة يوغوسلافيا الى فقد نصف مليون فرد وظائفهم، وأصبح أكثر من مليوني شخص بدون أي مصدر للدخل. والضرر غير المباشر من حالات التوقف القسرية عن الإنتاج لا يمكن حسابه.

وكما شهدنا جميعا، قبل بضعة أيام فقط سقطت سفارة جمهورية الصين الشعبية أيضا ضحية عهد الإرهاب وغياب العقل هذا. وقتل ثلاثة أشخاص، وجرح عدد كبير. وهذا العمل الوحشي لا سابق له في التاريخ الحديث للعلاقات الدولية ويشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية عام ١٩٧٣ لمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها.

إن حلف الناتو انتهك انتهاكا صارخا الاتفاقيات الدولية والعهدين الدوليين الخاصيين بحقوق الإنسان والحريات، لا سيما اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب. إن حلف الناتو، بتدميره الإذاعة والتلفزيون في بلدي، يحاول أن يمنع الجمهور حول العالم من الحصول على معلومات عن تلك الحملة المخزية وهو يحاول فرض دعايته الكاذبة بوصفها الحقيقة الوحيدة والكاملة.

لقد أعلن حلف الناتو أن رغبته في حماية الأقلية القومية الألبانية من سوء المعاملة والتطهير العرقي التي يزعم أن قوات الأمن الصربية تقوم بهما هي دافعه الذي يتحجج به كأمر واقع لتبرير عدوانه. إن أفضل دليل على كذب هذا الادعاء هو الحالة الإنسانية قبل أن تبدأ قنابل حلف الناتو في السقوط وبعد ذلك. فاللاجئون لم يبدأو في الرحيل إلا بعد سقوط القنبلة الأولى. ومن كل الأذى الذي نفذ حتى الآن، وقع أحد أسوأ الحوادث في يوم ١٤ نيسان/أبريل عندما ضرب رتل من اللاجئين العائدين الى بيوتهم استجابة لمناشدة عامة صادرة عن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على طريق ديوكوفتشا. فقتل ٧٥ مدنيا وجرح أكثر من ٤٠ آخرين. وضربت قنابل حلف الناتو أيضا العديد من مخيمات اللاجئين لتقتل الصرب المطرودين من كرواتيا والبوسنة والهرسك. وأكثر من ١٠٠ شخص - غالبتهم من النساء والأطفال وكبار السن - قتلوا في تلك المخيمات. وبالتالي فإن هجرة هؤلاء الناس الحزينة والمؤسفة انتهت بأكثر الطرق مأساوية ولا مبالاة. وللأسف لا يشير مشروع القرار إلى هذه النتائج المأساوية لعدوان حلف الناتو.

إن قلق مجلس الأمن إزاء الحالة الإنسانية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية له ما يبرره. ولكن محاولة إضفاء الشرعية على عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي ضد بلدي عن طريق ما يسمى بالحالة الإنسانية أمر غير مبرر. إن تجاوز مجلس الأمن، الجهاز الموكل إليه واجب صون السلم والأمن الدوليين، قبل بدء العدوان، والمحاولات اللاحقة لإلحاق المجلس بالركب بغية إضفاء الشرعية على العدوان يوجه ضربة شديدة إلى سمعة الأمم المتحدة وينشىء سابقة خطيرة في العلاقات الدولية عموما.

ومن ثم، يجب أن يتضمن مشروع القرار مطالبة من مجلس الأمن بوقف عدوان حلف الناتو على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فورا وبدون شروط. ذلك أنه بدون معالجة الأسباب، لا يمكن تحقيق نجاح في معالجة النتائج. وكلما سهل فهم ذلك، سهل إيجاد حل لجميع المشاكل التي نجمت عن الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة وحلفاؤها عن غير استفزاز وبدون إذن شرعي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المستقلة وذات السيادة.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي بتعليق موجز على بيان المتكلم الذي سبقني.

إن الصراع الدائر حاليا سينتهي يوما ما، ولكن إذا كانت صربيا تريد أن تصبح جزءا من أوروبا فيتعين عليها على الأقل أن تبدأ إدراك سبب تعرضها لضربات حلف الناتو الجوية. وفي يوم ما سيتعين على الشعب الصربي أن يفهم أن تدخلنا بسبب الفظائع التي ترتكبها قوات الأمن الصربية والجيش اليوغوسلافي في كوسوفو ما كان ليحدث لو لم تسبقه ثماني سنوات تقريبا من التطهير العرقي الذي نفذ باسم الشعب الصربي، أولا في

كرايينا في سلافونيا الشرقية، ثم في البوسنة، وأخيرا في شكله الأخير في كوسوفو.

وإن لم يكن قد تراكم لدينا هذا القدر من الاشمئزاز إزاء هذه الممارسة، ربما ما كنا وجدنا الشجاعة للتصرف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل باكستان. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يسرنا أن نراكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن اليوم وهو يجتمع بشأن مسألة هي موضع قلق خطير للمجتمع الدولي.

واسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عما تشعر به باكستان حكومة وشعبا من أسف وقلق عميقين إزاء الأضرار والدمار اللذين لحقا بالسفارة الصينية خلال الغارة الجوية التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على بلغراد، وما أسفر عنها من وقوع قتلى وجرحى في صفوف المواطنين الصينيين. ونتقدم بأخلص تعازينا إلى جمهورية الصين الشعبية حكومة وشعبا وإلى الأسر المفجوعة.

إن المأساة الإنسانية الهائلة التي تتكشف للعيان في كوسوفو هي مصدر أسى وقلق عميقين لشعب باكستان، وكذلك للشعوب في جميع أنحاء العالم. فأعمال الرعب التي ترتكبها القوات الصربية في كوسوفو تسفر عن مقتل أعداد كبيرة من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون. ونتيجة لسياسة بلغراد القاسية والمتعمدة، ألا وهي سياسة التطهير العرقي، فإن ما يزيد على مليون نسمة فروا الآن من كوسوفو إلى البلدان المجاورة، وتم تشريد آلاف الناس في الداخل، وجرى فصل العديد من النساء والأطفال عن رجالهم. وهذا النزوح الجماعي يجب أن يتوقف، ويجب رفع المعاناة عن اللاجئين عن طريق بذل جهود دولية دؤوبة.

وتسهم باكستان إسهاما لا بأس به في جهود المساعدة، وهي ستظل تفعل ذلك بأية طريقة متاحة لها. فلقد أسهمت حكومة باكستان بتقديم مبلغ ٥ ملايين دولار مساعدة للاجئي كوسوفو. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بأربع رحلات جوية للإغاثة فنقلنا الخيم والأغذية والأدوية مساعدة منا في الجهود الإنسانية، وذلك بالتنسيق مع مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمات غير حكومية تعمل في المنطقة. وأوفدنا أيضا إلى المنطقة بعض الموظفين الطبيين دعما للجهود الدولية.

ومما يثير الدهشة أن نشهد بعد البوسنة بوقت قليل حملة أخرى من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي على يد النظام نفسه. فسلطات بلغراد تواصل إنتهاج سياسات منهجية ومتعمدة قوامها الحقد والكراهية بهدف اجتثاث مجتمع محلي بأسره من جذوره العرقية ومن معتقداته. فقبل أربع سنوات فقط، وفيما كان المجتمع الدولي يتصدى لأزمة البوسنة والهرسك، أقسم على عدم السماح بعودة ظهور هذه الجريمة الشنيعة ضد الإنسانية في أي مكان من العالم. فمرتكبو هذه الجرائم يجب ألا يفلتوا من العقاب.

إن باكستان تتابع عن كثب الحالة في كوسوفو. فلقد قام رئيس وزراء باكستان مؤخرا بزيارة إلى مخيمات اللاجئين في تيرانا بغية الحصول مباشرة على معلومات عن معاناة الأبرياء من أبناء كوسوفو. وكجزء من الزيارة إلى تيرانا، توقف في باكو، وروما، وأنقره، حيث تبادل الآراء مع الزعماء بشأن أزمة كوسوفو. وخلال زيارة رسمية إلى موسكو في الشهر الماضي، أجرى رئيس الوزراء مباحثات مع القيادة الروسية بشأن المسألة. وبمبادرة من باكستان أيضا، عقد في جنيف الشهر الماضي اجتماع وزاري لفريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمعني بالبوسنة والهرسك وكوسوفو. ولقد اعتمد هذا الاجتماع إعلانا شاملا بشأن المسألة، وتبعته زيارات قام بها وفد وزاري من فريق الاتصال إلى موسكو وروما وبون وتيرانا.

ولقد أكدت باكستان في جميع هذه الاتصالات والمحافل، على ضرورة أن يقوم مجلس الأمن بالتصدي للأزمة بفعالية، وشددت بصفة خاصة على القيام بسرعة بتشكيل قوة من الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوسوفو. وإن عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراء فعال وعلى الاضطلاع بمسؤوليته وفقا للميثاق هو موضع قلق عميق لنا. وإن عدم معالجته مسألتي السلم والأمن الدوليين في الماضي لم يعمل إلا على تفاقم الصراعات والمآسي الإنسانية، كما نعلم نحن في جنوب آسيا جيدا.

ويحدونا الأمل في أن يتصدى مجلس الأمن قريبا لأزمة كوسوفو بصورة شاملة، وفي أن ييسر التنفيذ المبكر للقرار الذي اتخذه الأسبوع الماضي وزراء خارجية

مجموعة الدول الصناعية السبع وروسيا من أجل إنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في كوسوفو. ويجب أن يوافق مجلس الأمن على المقترحات التي، في جملة أمور، تمهد السبيل أمام وضع حد لأعمال العنف والتطهير العرقي في كوسوفو بصورة يمكن التحقق منها، وسحب القوات العسكرية والشرطة والقوات شبه العسكرية التابعة ليوغوسلافيا، وإنشاء إدارة مؤقتة في الإقليم، وعودة اللاجئين بأمان وحرية، وتحقيق تسوية سياسية توفر الحكم الذاتي لكوسوفو. وباكستان أعربت بالفعل عن استعدادها للإسهام في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم، عندما يأذن بها مجلس الأمن، واضطلاعا بمسؤوليتها وفقا للميثاق.

وباكستان، بوصفها مقدمة للقرار، تؤيد التدابير التي يتخذها مجلس الأمن حيال الأزمة الإنسانية في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل قطر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد النصر (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يسعدني باسم دولة قطر وبصفتي رئيسا للمجموعة الإسلامية في نيويورك أن أتقدم إليكم بالتهنئة لرئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر ونحن على ثقة بأن حكمتكم وخبرتكم الدبلوماسية ستكونان خير عون لنا للوصول الى النتائج المرجوة من هذا الاجتماع.

لقد صعق المجتمع الدولي من الممارسات اللاإنسانية المرتكبة في حق مواطني كوسوفا والتي تشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ولكل المواثيق والاتفاقيات والأعراف الدولية وأهدافها السامية والنبيلة. إن ما تقوم به القوات الصربية في كوسوفو من قتل وتدمير واغتصاب وتشريد وتطهير عرقي هي وصمة عار في جبين الإنسانية سندخل بها الألفية القادمة إن لم تتضافر كل الجهود لوضع حد لهذا الوضع المأساوي ومعاقبة مرتكبيه وتقديمهم للعدالة وفقا للقانون الدولي الذي يعاقب على مثل هذه الإبادة الجماعية.

إن معاناة آلاف اللاجئين في الدول المجاورة لكوسوفو تستدعي التحرك بأسرع ما يمكن للحد من تلك المعاناة التي تشكل عبئا إضافيا كذلك على الدول المجاورة. وإننا نحث الدول والمنظمات الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على زيادة مساعداتها الإنسانية للاجئين وللسكان المدنيين المشردين والمتضررين خارج وداخل كوسوفو. كما نطالب بتهيئة الظروف لتمكين اللاجئين والأشخاص المشردين من العودة الآمنة الى منازلهم وحقهم جميعا في العيش بحرية وأمن وسلام وفقا لما أكدته جميع الاتفاقات ذات الصلة.

إن المجموعة الإسلامية في الوقت الذي تدين فيه وبشدة جميع الممارسات الصربية غير الإنسانية في كوسوفو وتدعو الى وقفها فورا، فإنها تدعم الجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد، ولا سيما جهود الأمين العام الدبلوماسية، بحثا عن حل سياسي عادل ودائم يكفل حق مواطني كوسوفو السياسي والاجتماعي والأمني ويضع حدا لسياسة التطهير العرقي اليوغوسلافية ويضمن حق الكوسوفيين في العودة الى وطنهم بسرعة دون عراقيل في ظل حماية دولية في جميع أنحاء كوسوفو.

ولعلي هنا أن أذكّر ببيان الاجتماع الوزاري لفريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالبوسنة والهرسك وكوسوفو بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ في جنيف والوارد في الوثيقة S/1999/394، وكذلك اجتماعات وفد مجموعة الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي مع وزراء خارجية روسيا وإيطاليا وألمانيا وألبانيا بحثا عن حل عادل للأزمة يأخذ في الاعتبار الحقوق السياسية والاجتماعية والأمنية لشعب كوسوفو.

إذا كانت الخلافات السياسية والمواقف المتباينة لبعض الأطراف قد حالت دون التوصل إلى قرار يتناول مجمل قضية كوسوفو فلم يكن من المنطق أن تكون تلك الخلافات عائقا أمامنا من أجل اتخاذ قرار في مجلس الأمن يتناول الناحية الإنسانية للاجئين والمشردين الكوسوفيين داخل وخارج كوسوفو، أملا في عودتهم لمنازلهم بأسرع وقت ممكن قبل حلول فصل الشتاء وازدياد معاناتهم اليومية. لذا لم نجد أي مبرر في التأخير في اتخاذ مثل هذا القرار المتعلق أساسا بالنواحي الإنسانية في هذه المأساة.

إننا انضممنا إلى قائمة متبني المشروع لإيماننا المطلق بعدالة قضية شعب كوسوفو وبضرورة وضع حد للمعاناة الإنسانية التي يتعرض لها هذا الشعب بأسرع ما يمكن. وفي هذا الصدد أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء المجلس لاعتمادهم هذا القرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل قطر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل المملكة العربية السعودية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس يسرني أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في أداء مهمتكم، ومعبرا عن تقديري لسلفكم على الدور الكبير الذي قام به في رئاسة المجلس الشهر الماضي.

إن ما يجري في كوسوفو من تصفية عرقية وتهجير للمواطنين وتدمير لممتلكاتهم ومصادرة لحقوقهم إنما هي أعمال يندى لها الجبين الإنساني، وتتنافى مع الحقوق الإنسانية وتتعارض مع القوانين الدولية وتتناقض مع الشرائع السماوية والاتفاقات الدولية، خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين، مما يدعو إلى ضرورة تكاتف المجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد لهذه الكارثة الإنسانية، واتخاذ ما يلزم لتنسيق أنشطة الإغاثة الإنسانية وتفعيل دور المنظمات الدولية لشؤون اللاجئين لتخفيف محنة اللاجئين ومعاناة المشردين.

إن حكومة المملكة العربية السعودية، إذ تعبر عن ألمها الشديد وقلقها البالغ لما يعانيه شعب كوسوفو من ويلات وأعمال وحشية يرتكبها الصرب بحق الأطفال والنساء والشيوخ، وانتهاك أثيم لحرماتهم وقتلهم وتشريدهم وتهجيرهم عنوة من أراضيهم، وهدم بيوتهم، والاستيلاء على ممتلكاتهم، وإذ تؤكد وقوفها الدائم وتأييدها الثابت لحق اللاجئين في عودتهم إلى ديارهم والعيش في أمان وسلام، لتدعو العالم أجمع إلى وقفة جادة لمساعدة شعب كوسوفو المسالم المغلوب على أمره الذي يعاني أبشع صور الاضطهاد والتنكيل العرقي من قبل الصرب المعتدين، مما أدى إلى معاناة إنسانية فادحة يعيشها أبناء إقليم كوسوفو داخله وخارجه من المهجرين، إلى جانب ذلك من نقص كبير في الغذاء والدواء والكساء وأبسط متطلبات الحياة.

إن حكومة المملكة العربية السعودية لم تتوان أو تتأخر في تقديم المساعدات الإنسانية لشعب كوسوفو. فقد بادرت بإرسال المعونات الطبية والغذائية العاجلة بشكل متوال إلى المهجرين الكوسوفيين. وقد تم إنشاء مستشفى للخدمات الطبية في ألبانيا لهذا الغرض. كما تم تشكيل مجلس موحد لجمع التبرعات لمسلمي كوسوفو يضم الجمعيات والهيئات العاملة في مجال الإغاثة في المملكة بالإضافة إلى جمعية الهلال الأحمر السعودي في جميع أنحاء المملكة، بحيث يقوم هذا المجلس أيضا بالتنسيق والتعاون مع كافة الهيئات والمنظمات الدولية كلجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

إن المملكة العربية السعودية انضمت لمتبني القرار من منطلق تأكيدها على ضرورة العمل على عودة شعب كوسوفو إلى وطنه وضمان حريته وممارسة حقوقه الشرعية والعمل على إيقاف نزيف الدم وعمليات الإبادة الجماعية التي يمارسها الصرب، ووجوب الانسحاب الفوري من الإقليم وتقديم مجرمي الحرب للعدالة.

وفي هذا الشأن أتقدم للمجلس بالشكر لاعتماده القرار وإثباته للعالم أجمع دعمه للحق والعدل والسلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس اسمحوا لي، في البداية، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو.

إن شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية شعرا بأسى بالغ عندما علما بأن السفارة الصينية في بلغراد، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تعرضت في ليلة ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ لهجوم أسفر عن فقد أرواح وتدمير ممتلكات. ونود أن نعرب عن تعازينا الخالصة لحكومة وشعب جمهورية الصين الشعبية للخسارة المحزنة لأرواح دبلوماسيين صينيين. ونعرب عن تعازينا أيضا بشكل خاص للأسر التي فقدت عزيزين عليها في هذه المأساة.

بصفتي رئيسا لفريق الاتصال المعني بالبوسنة والهرسك وكوسوفو التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن القلق البالغ الذي يشعر به، لا أعضاء فريق الاتصال فحسب وإنما المجتمع الدولي كله، بما في ذلك البلدان الإسلامية، نتيجة تصعيد المأساة الإنسانية التي لا تزال واقعة في كوسوفو

وحولها. إن محنة اللاجئين والمشردين داخليا من أبناء كوسوفو من الألبان هزت ضمير الإنسانية. ونحن نحيي البلدان المجاورة لتحملها بسخاء عبء العناية باللاجئين. لقد كان أعضاء فريق الاتصال مستجيبين لحتمية اقتسام العبء في هذا الوقت الصعب وسيواصلون السير في طريقهم حتى يعود اللاجئون والمشردون إلى ديارهم في سلم وأمان.

علاوة على ذلك، يشعر فريق الاتصال بقلق عميق من انتقال صدى أزمة كوسوفو إلى ما وراءها. ونعتقد أن استمرار أزمة كوسوفو الراهنة يمكن أن يعرض للخطر السلم والأمن الهشين في أجزاء أخرى من البلقان. والقلق البالغ الذي يشعر به فريق الاتصال بشأن النزوح الإجباري لعدد متزايد من المسلمين من سنجق وبشأن لجوئهم إلى بلدان مجاورة، أساسا في البوسنة والهرسك، وتم الإعراب عنه لمجلس الأمن.

إن فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي يأسف أشد الأسف لعجز مجلس الأمن عن التعامل بفعالية مع الأزمة في كوسوفو وإنهاء محنة ألبان كوسوفو. وإذ نؤكد أن على مجلس الأمن مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، لنرجو أن يعجل مجلس الأمن بمساعيه للاضطلاع بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بطريقة فعال.

وفي ضوء هذا كله، يتخذ فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، منذ بداية الأزمة، عددا من المبادرات للمساعدة على احتواء الأزمة والتوصل إلى حل سلمي. ولتحقيق هذه الغاية قرر فريق الاتصال في اجتماعه الوزاري المعقود في جنيف في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ تعزيز صلاته مع جميع الأطراف المعنية، في محاولة منه للتشجيع على التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة لأزمة كوسوفو. وفي هذا السياق قام وفد رفيع المستوى من فريق الاتصال، رأسه وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية بزيارة عدد من العواصم في نيسان/أبريل شملت موسكو وبون وتيرانا وروما. واستكشف الوفد الذي تبادل الآراء مع المسؤولين في مختلف البلدان، سبل ووسائل التعاون على الصعيد الدولي بقصد التشجيع على التوصل إلى تسوية سليمة وعادلة ودائمة لأزمة كوسوفو.

ونود التذكير بإعلان الاجتماع الوزاري لفريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، المعقود في جنيف في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩، ونؤكد إدانتنا القوية لسياسة التطهير العرقي التي تنتهجها السلطات الصربية ضد ألبان كوسوفو؛ ونطالب بالوقف الفوري لجميع الأعمال القمعية التي ترتكبها السلطات الصربية في كوسوفو، وبالانسحاب الفوري للقوات العسكرية وشبه العسكرية من كوسوفو.

وقد أعرب فريق الاتصال التابع للمنظمة في بيانه المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ عن تأييده للمقترحات التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة في ٩ نيسان/أبريل والتي طلب فيها من جميع السلطات اليوغوسلافية أن تتعهد بخمسة التزامات لتتيح التوصل إلى حل سياسي دائم لأزمة كوسوفو عن طريق الدبلوماسية. كذلك نؤيد المبادرات الأخيرة للأمين العام بما فيها مشاوراته مع المسؤولين المعنيين في مختلف العواصم وتعيينه مبعوثين اثنين وقراره إجراء تقييم للاحتياجات الإنسانية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بدءا من كوسوفو.

ويعرب فريق الاتصال عن تأييده الكامل لجميع الجهود والمبادرات الدبلوماسية الساعية إلى إيجاد حل سياسي عادل ودائم يكفل فيما يكفل وضع نهاية لسياسة التطهير العرقي اليوغوسلافية والعودة السريعة الآمنة غير المعاقة لجميع لاجئي كوسوفو والمشردين داخليا بها، إلى ديارهم في ظل حماية دولية.

وبينما نقدر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، ونذكر الحشد الجاري للبلدان الإسلامية لمساعدة لاجئي كوسوفو فإننا نشدد على استمرار ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين في كوسوفو ومن حولها بقصد تخفيف معاناتهم.

وفي ضوء تزايد واستمرار محنة اللاجئين والمشردين في كوسوفو ومن حولها قرر فريق الاتصال تأييده الكامل للقرار المقدم من القوقاز في حركة عدم الانحياز وشارك هو في تقديمه بغية التأكيد على أن تردي الأزمة الإنسانية في كوسوفو ومن حولها يتطلب اهتماما دوليا عاجلا وجادا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

والمتكلم التالي هو ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالعربية): أود أن أبدأ بياني بتقديم صادق العزاء لحكومة ووفد الصين الشقيقة على من وقع من ضحايا نتيجة حادث قصف سفارة الصين في بلغراد في ٧ الجاري.

مع التفاقم الخطير للأزمة الحالية في كوسوفو، وعجز مجلس الأمن عن اتخاذ إجراء يعزز من مصداقيته في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي التوصل لتسوية سياسية يترتب عليها وقف المأساة الإنسانية المتضمنة أعمال التطهير العرقي التي ترتكبها القوات الصربية بحق سكان هذا الإقليم بكافة انتماءاتهم العرقية، أصبحت الحاجة لتكثيف العمل الإنساني لرفع المعاناة عن اللاجئين والنازحين الذين شردتهم هذه الأحداث أكثر إلحاحا.

وعلى الرغم من إقناع مصر الكامل بأن التعامل مع المساعدات الإنسانية ومع قضايا اللاجئين والمشردين هو من صميم اختصاص الجمعية العامة، فإن الظروف المحيطة بالوضع الإنساني المتدهور في كوسوفو الخطيرة وانعكاساته على السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لتكاتف المجتمع الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للمتضررين من هذه الأحداث في كافة دول المنطقة وضمان وصول هذه المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها من خلال تقييم شامل تعده البعثة التي سيوفدها الأمين العام لهذا الغرض، هي الأسباب التي دفعت مصر مع كافة الدول الأعضاء بمجموعة الاتصال الإسلامية حول البوسنة وكوسوفو إلى تبني مشروع القرار المطروح على المجلس اليوم والذي نثق في أنه يحظى بتأييد كامل من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة كافة.

والقـــرار الذي اعتمده المجلس للتو - سيدي الرئيس - ذو هدف إنساني محض، وقد اضطررنا كمتبنين إلى إبعاده عن التعامل مع المشكلة السياسية القائمة، وابتعدنا بـــه عـــن الدخـول في تقييم للوضع السياسي أو في وسائل تسوية المشكلة من الناحية السياسية وذلك على الرغم من قبولنا لبعض التعديلات التي هدفت إلى إضفاء صبغة شاملة على المشروع بما يسمح باعتماده بإجماع الآراء وعلى الرغم من الطابع الإنساني العاجل لهذا القرار فقد تأخر إصداره من مجلس الأمن لعدة أيام لاعتبارات سياسية ولم يحقق هذا التأخير للأسف إجماعا في التصويت على مشروع القرار اليوم.

والرسالة الواضحة التي ترغب مجموعة الدول المقدمة لمشروع القرار - وخاصة دول مجموعة الاتصال الإسلامية ومنها مصر - في إرسالها للمجتمع الدولي هي أن غياب دور واضح لمجلس الأمن في التوصل إلى تسوية سلمية نتيجة عجزه عن ممارسة مهامه في صيانة السلم والأمن الدوليين لا يجب أن يترتب عليه إهمال للحالة الإنسانية المتدهورة في المنطقة. إذ يجب على المجتمع الدولي، وعلى الأمم المتحدة بوجه خاص - تكثيف مساعيها لرفع المعاناة الإنسانية عن اللاجئين والمشردين ضحايا هذا الوضع وعن الدول التي استقبلت أعدادا غفيرة منهم مع ما ترتب على ذلك من عبء مادي وتنظيمي إضافي يستوجب المواجهة. وفي هذا الصدد نعرب عن تقديرنا للمجهودات الخاصة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة والمفوضة السامية لشؤون اللاجئين وباقي منظمات الإغاثة الأخرى في هذا الشأن.

إننا نأمل أن يتمكن مجلس الأمن من تجاوز الصعوبات الحالية وأن يعود للقيام بدوره في التوصل لتسوية سياسية شاملة لهذا الوضع تكفل عودة كافة النازحين والمشردين تحت رقابة دولية تكفل أمنهم وسلامتهم، ونناشد المجتمع الدولي تقديم أقصى ما يستطيع من مساعدة للاجئين والمشردين من كوسوفو وللدول التي تضررت من هذا النزوح لحين تحقيق ذلك، وكلنا أمل في أن هذه الرسالة الواضحة ستلقى الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل أوكرانيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود، بداية أن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم الحالية الفعالة لمجلس الأمن. واسمحوا لي أيضا أن أثني على الطريقة الممتازة لسلفكم، السفير ديجاميه، سفير فرنسا، في أداء مهامه الرئاسية في الشهر الماضي.

وإذ لا نزال نعيش وسط الحالة الناجمة عن قصف طائرات منظمة حلف شمال الأطلسي للسفارة الصينية في بلغراد في ٧ أيار/مايو ١٩٩٧، ونشعر بالحزن العميق جراء هذا القصف، لا يسعني إلا أن استرعي انتباه المجلس إلى موقف حكومة بلدي، الذي يعرب عن الصدمة

حيال ما أوردته التقارير عن الإصابات والأضرار التي لحقت بالسفارة.

ومع أن التحقيق في أسباب هذا الحادث الخطير ما زال جاريا، وتقييمه الكامل والنهائي ما زال ينتظر القول الفصل، ثمة نتيجة مباشرة وواضحة في حد ذاتها بالنسبة لوفد بلدي وهي: أنه يجب وقف جميع الأنشطة العسكرية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفيما حولها. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على عبارة "جميع الأنشطة العسكرية"، وتتضمن هذه الأنشطة طبقا للخطة التي صاغها الرئيس كوتشما، رئيس أوكرانيا، وقف جميع الأعمال العسكرية التي تضطلع بها القوات النظامية وقوات الأمن والقوات شبه العسكرية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجيش تحرير كوسوفو، وكذلك وقف، أو على الأقل تعليق الغارات الجوية في الوقت نفسه التي تشنها منظمة حلف شمال الأطلسي على أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ومنذ اليوم الأول، إن لم يكن منذ الساعة الأولى لبدء الأنشطة العسكرية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، دعت أوكرانيا باستمرار إلى وضع حد لاستخدام القوة وإلى إيجاد الوسائل السياسية لحسم مشكلة كوسوفو. وبذلك حاولنا تحذير جميع الأطراف المشاركة في مغبة العواقب الوخيمة والتي لا يمكن التنبؤ بها جراء السير في هذا الطريق. ومما يؤسف له أن شواغلنا، التي رددتها عدة بلدان أخرى، ذهبت أدراج الرياح.

ولهذا يود وفد أوكرانيا أن يناشد جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن - وهو الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين - التدخل فورا لإنهاء الأعمال العسكرية، التي ما برحت تودي بمزيد من أرواح الضحايا الأبرياء وتقف في وجه التوصل إلى تسوية سياسية نهائية لمشكلة كوسوفو. وإننا نتشاطر تماما قناعة الأمين العام، التي أكد عليها مجددا في أعقاب وقوع المأساة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ بأنه "يجب التوصل إلى حل سياسي عاجل للأزمة الراهنة في المنطقة".

ويشعر وفد بلدي بالارتياح لأنه بعد فترة طويلة من الترقب، أخذ مجلس الأمن يعود تدريجيا إلى إدراك الحاجة الملحة إلى اتخاذ كل تدبير ممكن لإنهاء الأعمال العدائية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتجنب الكارثة الإنسانية التي توشك أن تقع على نطاق أوروبا. ونرى أن القرار الذي اعتمده مجلس الأمن لتوه يشكل خطوة عملية في الاتجاه الصحيح.

ونعتقد أن مجلس الأمن سيعتمد عما قريب قرارا يحدد إطار الحل السياسي للأزمة في كوسوفو. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادئ العامة المتعلقة بالحل السياسي لأزمة كوسوفو التي اتفق عليها مؤخرا في الاجتماع الوزاري لمجموعة الثماني المعقود في بون، والتي تتوافق مع المقترحات الأوكرانية بشأن هذه المسألة.

وفي الوقت الذي نركز فيه جهودنا المشتركة على إيجاد حل سياسي، ينبغي لنا أن نولي اهتماما مناسبا بالحالة الإنسانية الحرجة في المنطقة، التي تهدد بأن تصبح كارثة إنسانية واسعة النطاق، لم يسبق لها مثيل في أوروبا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

فما الذي يتعين علينا عمله لمنع هذا التطور المشؤوم؛ من المهم والمُلح أن نجد الأجوبة الصحيحة على هذا السؤال. فلنفكر ببعض الأسئلة البسيطة والواضحة المتصلة بالحالة الإنسانية في كوسوفو وفي محيطها، مثلا، كيف ومتى يمكننا أن نكفل العودة الطوعية والحياة الكريمة للاجئي كوسوفو ولنازحيها، نظرا لأن الهياكل الأساسية للإقليم قد دمرت تدميرا كاملا. فلم يبق في كوسوفو تقريبا أية منازل أو مستشفيات أو محطات لتكرير النفط، أو محطات كهرباء أو مدارس أو طرقات آمنة. ولم تزرع أية مزروعات في الإقليم في فصل الربيع، ولذا لن يكون هناك أي حصاد في الخريف. وماذا عن الطقس البارد الذي أخذ يقترب، والذي يأتي عادة إلى المناطق الجبلية في كوسوفو في شهر أيلول/سبتمبر؟ وماذا عن المشكلة الإنسانية المتمثلة في إزالة الألغام؟ فوسائل معالجة ما يسمى بالمشاكل الصغيرة والجانبية لا يجري البحث عنها. وبدلا من ذلك، يمكن للمرء أن يرى بأن الأنشطة العسكرية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تأخذ بالتناقص - بل على العكس من ذلك. ألم يحن الوقت لوقف المحنة الدقيقة لسكان كوسوفو وإلقاء نظرة عليها وعلى شعوب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وجمهورية مقدونيا، وألبانيا والبلدان الأخرى التي تضررت بالأزمة؟

وفي هذا السياق، نرحب بمقترح الأمين العام الذي جاء في حينه والذي يهدف إلى إرسال بعثة لتقييم الاحتياجات الإنسانية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وإننا نحث السلطات اليوغوسلافية ودول حلف شمال

الأطلسي على ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني والمشاركين في البعثة وضمان سلامة جميع الموظفين الدوليين الآخرين العاملين في المجال الإنساني الذين يضطلعون بعملهم النبيل في كوسوفو. وكذلك تعتقد أوكرانيا أن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام لمدة يومين في جنيف بشأن أزمة البلقان في ١٣ و ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ سيؤدي إلى وضع استراتيجية أكثر فعالية واتساقا لاستجابة منظومة الأمم المتحدة للحالة المأساوية في المنطقة. ونشيد بالجهود المضنية التي يبذلها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وجميع منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية الأخرى التي تعمل حاليا في ألبانيا وفي جمهورية مقدونيا، فضلا عن تلك الدول المشاركة في برنامج عمليات الإجلاء الإنسانية وتلك التي تقدم مساعدة إنسانية بصورة منفردة.

وأوكرانيا بالرغم من حالتها الاقتصادية الصعبة التي فاقمتها في الواقع الخسائر الاقتصادية التي سببتها الأعمال العسكرية الجارية في يوغوسلافيا، تسهم في الجهود الدولية من خلال تقديم المعونة الإنسانية للاجئين من كوسوفو. وطبقا للقرار الذي اتخذته حكومة أوكرانيا في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩، تم إرسال عدد من قوافل النقل الأوكرانية إلى جمهورية مقدونيا وألبانيا لإيصال المعونة الإنسانية. وقدمت المعونة الإنسانية في شكل أغذية، وأدوية وضمادات وغيرها من مواد الإسعافات الأولية، فضلا عن معدات منزلية تصل تقريبا إلى ٠٠٠ ٣٦٠ دولار. وقبل أيام معدودات، اعتمد برلمان أوكرانيا قرارا بتقديم معونة إنسانية إلى شعوب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويجري الآن في أوكرانيا النظر في تقديم أشكال أخرى من المساعدة الإنسانية للمتضررين بالأزمة في كوسوفو، بما في ذلك قبول عدد من أطفال اللاجئين.

وختاما، أود أن أعرب عن الأمل بأن يسود الحس السليم في النهاية، وبأن تتوقف الأعمال القتالية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وبأن يتم الاتفاق على حل سياسي لأزمة كوسوفو من خلال قرار يصدره مجلس الأمن، وبأن يتم القضاء على الآثار الوخيمة المترتبة على الكارثة الإنسانية في كوسوفو وفيما حولها. فكم من الوقت سيستغرق ذلك لكي يتحقق؟ وأي ثمن إضافي سندفعه جميعا جراء أي تأخير آخر في التوصل إلى تسوية شاملة للأزمة في كوسوفو؟ ونحن في أوكرانيا نأمل بأن تتحقق هذه التسوية في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل بيلاروس. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيتشوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن جمهورية بيلاروس، بوصفها دولة ارتبط تاريخها بالحروب المدمرة والكوارث البيئية، تقدر أيما تقدير وترحب بإيلاء مجلس الأمن الاهتمام العاجل لهذه المسألة. وبالفعل، يمثل إيجاد حل للأزمة الإنسانية في كوسوفو وفي المناطق المجاورة لها مفتاح إرساء الاستقرار ليس فقط في منطقة الصراع، وإنما في منطقة البلقان بأسرها.

ونحن، في تقييمنا للحالة في كوسوفو، نظل نؤمن بأن السبب الرئيسي لتدهور الحالة الإنسانية والتدفق الضخم للاجئين هو العمل العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي المنفذ خارج إطار مجلس الأمن وانتهاكا للمعايير المقبولة بوجه عام للقانون الدولي ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهناك دليل كاف على ذلك اليوم، وأظن أن أعضاء مجلس الأمن وممثلي الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة يعلمون ذلك جيدا. هناك عدوان اليوم على دولة ذات سيادة يتسبب في عواقب جسيمة. والمثال الحي الأخير على ذلك كان الهجوم على سفارة جمهورية الصين الشعبية في بلغراد الذي أسفر عن خسائر في أرواح الدبلوماسيين وضرر مادي جسيم.

وكل يوم نشهد دليلا جديدا على تدمير البنى الأساسية والاقتصاد الوطني ليوغوسلافيا ومعاناة الضحايا بين السكان المدنيين. واليوم يبلغ عدد الضحايا أكثر من ٠٠٠ ١ قتيل وزهاء ٥٠٠ ٤ جريح. وهناك ضحايا بين السكان المدنيين نتيجة لاستخدام القنابل العنقودية انتهاكا للأعراف الدولية. ومرة أخرى نسمع من حلف الناتو أن ذلك قد حدث خطأ.

إن مجتمع العالم لا يمكن أن يظل غير مبال، ويتقبل ببساطة تصاعد الكارثة. إن جمهورية بيلاروس تؤمن بأن الأزمة الإنسانية لا يمكن أن توقف في سياق التصعيد العسكري المستمر. ويخالف ذلك منطق صون السلم نفسه. إننا ندين بشدة العدوان على دولة ذات سيادة. إن تعقيد الحالة في البلقان يكمن في أن بعض القادة السياسيين

والعسكريين في حلف الناتو يلعبون ورقة كوسوفو، ولا يتصرفون إطلاقا لمصلحة الشعب الألباني أو الصربي، وإنما فقط لمصلحتهم الذاتية بتأكيد قوتهم المتفوقة في ممارسة للعلاقات بين الدول.

وفي هذا الصدد، ندعو المجلس مرة أخرى إلى اتخاذ الخطوات اللازمة في أسرع وقت ممكن لوقف العدوان العسكري وسفك الدماء حتى يتسنى استخدام الوسائل السياسية لإيجاد مخرج من الحالة مقبول لجميع الأطراف، وهي حالة محفوفة بعواقب على مصير البشرية جمعاء لا يمكن تداركها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل كوبا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغز باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): من المشجع أن مجلس الأمن يستخدم سلطاته الضعيفة ليتصدى على الأقل للحالة الإنسانية الرهيبة التي أنشئت في البلقان. ومن المشجع أيضا أن ذلك يحدث بمبادرة من التجمع غير المنحاز في المجلس. ولا بد لي أن أقول أن وفدي يشاطر بعمق القلق العميق لضحايا هذا الصراع - جميع من ماتوا، والجرحى والأيتام، والأمهات اللائي فقدن أطفالهن، وجميع الذين يعانون من الجوع، ومن فقدوا منازلهم، ومستشفياتهم، ومدارسهم، والذين لم تعد لديهم أسباب الرزق، والأرواح العديدة التي فقدت والعشرات الذين جرحوا بسبب القصف في كوريشا قبل بضعة ساعات فقط.

إن كوبا تشارك في الإحساس بمعاناة مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين وقد عرضت كامل تعاونها لتخفيف معاناتهم. واستجابة للمعلومات التي وردت عن سلطات الولايات المتحدة فيما يتعلق بقرار استخدام قاعدة غواتانامو، التي تمثل جزءا من إقليم كوبا، والتي تحتلها بصورة غير شرعية وضد إرادة شعبنا، لتوفير مأوى مؤقت لـ ٠٠٠ ٢٠ من اللاجئين الكوسوفيين، فإن بلدنا وافق ليس فقط على ذلك العدد، وإنما أيضا على أعداد أكبر إذا أمكن، عارضا استعداده للتعاون في رعاية أولئك اللاجئين بخدماتنا الطبية، وأفرادنا العاملين في الحقل الطبي والمتاح من إمداداتنا. وبالتواضع والإيثار واللباقة التي تميز العمل الإنساني، عرضت كوبا منذ ٥ نيسان/أبريل الماضي التعاون بتقديم ١٠٠٠ طبيب، بدون مقابل تماما، للعناية بلاجئي كوسوفو.

إن كل لاجئ يمثل مأساة إنسانية لا يمكن الإعراب عنها بمجرد الإحصاءات الباردة، ناهيك عن استخدامها للدعاية السياسية وتصدر عناوين الصحف. وسيكون من المفيد الحصول على معلومات رسمية ودقيقة عن عدد اللاجئين الذين قبلهم المسؤولون أنفسهم عما حدث، وعن ظروف قبولهم. إن أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بما لهم من موارد هائلة وخطايا عديدة، كما تدل الأرقام، يبدون أكثر نزوعا إلى إرغام الناس على اللجوء من أن يستقبلوهم.

كما لا يمكن أن ننسى أن هناك أزمات إنسانية فظيعة تحدث، خاصة في أفريقيا، دون أن تلقى الاهتمام اللازم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والصحافة. والموارد المخصصة للتصدي للحاجات الطارئة لـ ١١ مليون شخص في أفريقيا أقل من تلك التي تم ترتيب أمرها بالفعل لبعض بلدان البلقان.

ومن الإغفال الكبير أن القرار الذي اتخذ للتو لا يتضمن كلمة واحدة عن الضرورة الملحة لوقف قصف الولايات المتحدة وحلف الناتو ليوغوسلافيا الذي تسبب في وقوع مئات الوفيات بين المدنيين وآلاف الجرحى وفي كارثة إنسانية حقيقية. إن أعمال إبادة الشعوب المتمثلة في القصف المتعمد للأهداف المدنية والأعمال المنظمة التي تحرم السكان من وسائل العيش يجب أن تتوقف فورا. ولا يمكن قبول أي نوع من الاتفاقات ولا ينبغي أن يعتمد مجلس الأمن بأية طريقة على ما يسمى باتفاق مجموعة الثمانية، ما دام القصف مستمرا.

إن كوبا تكرر الإعراب عن إدانتها القوية لقصف السفارة الصينية في بلغراد الذي تسبب في الوفيات والجرحى وتدمير المبنى، وتؤكد مجددا الحاجة إلى إجراء تحقيق محايد وعاجل ودقيق، وإلى نشر نتائجه فورا، ومعاقبة المسؤولين بشدة، ومواصلة مجلس الأمن اهتمامه بالمسألة، حيث يمثل ذلك واجبا يقع ضمن سلطته، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل ألبانيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): إن ألبانيا تؤيد بشدة القرار المعروض على مجلس الأمن اليوم. ونود أن

نعرب عن شكرنا الخاص إلى وفدي البحرين وماليزيا اللذين بادرا بتقديم هذا القرار، وإلى المشاركين الآخرين في تقديمه.

إن الألبان يهتمون اهتماما بالغا بهذا القرار، إذ نقدر أيما تقدير جميع جهود المجتمع الدولي لوضع حد للكارثة الإنسانية التي تحدث. وهذه الكارثة هي أكبر كارثة تقع في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. فثمة ما يقارب ٥٠٠ ٠٠٠ من المرحلين دخلوا ألبانيا حتى الآن، بعدما بذلوا جهودا ميؤوسة للبقاء على أراضيهم وفي ديارهم الأصلية. وبالتالي فإن عدد المرحلين ارتفع إلى مليون نسمة منذ بداية سياسة التطهير العرقي والإبادة الجماعية في كوسوفو.

إن هؤلاء الناس أرغموا على مغادرة كوسوفو نتيجة ارتكاب جرائم مشينة على يد نظام بلغراد الصربي المجرم الذي ينتهج سياسة منظمة قوامها التعذيب والقتل وارتكاب المجازر وتقطيع الأوصال والاغتصاب، والتدمير المتعمد للممتلكات والماشية، وجرائم خسيسة أخرى ضد الإنسانية. ونحن لا نعلم شيئا عن مصير ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ ألباني، في حين يجري فصل الآلاف والآلاف من الناس عن أسرهم أو يستعملون دروعا بشرية أو برك دماء لسفاحي الحرب الصربيين. وثمة عدد لا يحصى من القطارات التي تمتلئ بالمرحلين اليائسين والتي تفرغ حمولتها على الحدود الألبانية الملتهبة الآن فعليا والمليئة بالمقابر الجماعية. هذا هو مصير مئات آلاف الألبان من كوسوفو الذين رحلوا بالقوة إلى ألبانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود والبوسنة. وأملهم الوحيد أن يعمل المجتمع الدولي على وقف معاناتهم التي لا نهاية لها.

والحكومة الألبانية استقبلت بالفعل المرحلين الألبان وهي تواصل تقديم المساعدة إليهم. وألبانيا تتعاون حاليا مع جميع الذين يوفرون المساعدة، وهي تقدر حق التقدير المساعدة التي يقدمونها. ونود أن نشكر بصورة خاصة حكومة الولايات المتحدة؛ وحكومات جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الاتحاد الأوروبي نفسه؛ والحكومات الاسترالية والتركية والباكستانية والنرويجية واليابانية؛ وحكومات البلدان العربية على مساعدتها الكبرى في الجهود المبذولة من أجل تخفيف معاناة المرحلين. ونعلق أهمية كبرى على عمل مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوصفه الوكالة الرائدة في بذل جهود الإغاثة. وتؤكد حكومتي مجددا استعدادها للتعاون مع جميع وكالات الأمم المتحدة من أجل إنجاز العمل الهائل الماثل أمامنا.

لقد أظهر الشعب الألباني في ألبانيا حتى الآن تأييدا كبيرا لأشقائه وشقيقاته في كوسوفو في المحنة التي يواجهونها. فثمة أسر ألبانية تعنى بما يزيد على ٧٠ في المائة من المرحلين، ونعتقد أنها تستحق اعترافا ودعما كبيرين.

ومن المؤسف تماما أن يبذل المجتمع الدولي والأمم المتحدة الآن جهودا جبارة من أجل تضميد جرح جديد سببه جريمة قديمة بدأت قبل ١٠ سنوات في البلقان. فإلى جانب الكارثة الإنسانية في البوسنة حيث فقد مئات الآلاف من الناس أرواحهم وترك ما يزيد على مليوني لاجئ ديارهم، يضاف الآن فصل جديد من المعاناة الألبانية بوجود مليون مرحل وحصول آلاف الوفيات. وفي الوقت الذي كان مجلس الأمن يتخذ القرارات ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، كان ثمة بلد يتظاهر بأنه عضو في الأمم المتحدة ويرتكب أعمال التطهير العرقي والإبادة الجماعية ويطلب إلى الأمم المتحدة أن تحترم سيادته. وكأن طرد الألبان لم يكن كافيا، فإن قذائف المدفعية المنطلقة من صربيا تتساقط على أراضي بلد آخر ذي سيادة.

لقد سمعنا اليوم أن بعض اللاجئين العائدين تعرضوا للقتل. نحن لا نعلم مصدر هذه المعلومة التي أتى بها بعض الأعضاء، بيد أنه لا يوجد لاجئ واحد حتى هذا اليوم - وأكرر لا يوجد لاجئ واحد - قد عاد إلى كوسوفو. قد يكون أن بعض الألبان قتلوا بطريق الخطأ؛ ومع ذلك، فإن الألبان يعتقدون اعتقادا شديدا بأن هذه المأساة والمحنة لا يمكن وقفهما دون تلقي المساعدة من العالم المتحضر الذي يقوم بحماية القيم الإنسانية.

ويؤمن الشعب الألباني إيمانا قويا بالمهمة التي تضطلع بها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والأعمال التي تقوم بها. فحلف الناتو يعمل اليوم على الحفاظ على القيم نفسها التي أنشئت الأمم المتحدة من أجل الدفاع عنها، ويأسف الشعب الألباني ألا تكون الأمم المتحدة قادرة على إيصال الرسالة نفسها نظرا للنفاق الذي يمارسه بعض أعضائها والعقبات التي يضعونها.

وترحب ألبانيا بأية مبادرة من المجتمع الدولي يمكنها أن تحل الأزمة في كوسوفو، ويمكنها أن توقف الكارثة

الإنسانية، ويمكنها أن تحترم حرية الناس الذين يؤمنون كثيرا بمبادئ هذه المنظمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو السيد أحمد حاج حسيني، نائب المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، وهو الذي قدم إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسيني (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن السفير مختار لاماني، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي تعذر عليه الحضور هنا في هذا الوقت، أعرب عن قلقنا الخطير إزاء الأزمة في كوسوفو وما سببته من أذى ومعاناة للناس الأبرياء في كوسوفو.

منذ أن قامت سلطات بلغراد بالإنهاء التعسفي للحكم الذاتي لكوسوفو عام ١٩٨٩، فإننا نشهد والمجتمع الدولي بأسى كبير الأعمال الصربية العدائية التي ترتكب ضد الشعب البريء والكادح في كوسوفو، وحملات التطهير العرقي التي تذكرنا بما سبق من ارتكاب لأعمال مشؤومة ضد سكان البوسنة والهرسك وهي أعمال ارتكبت أيضا على يد الصرب.

والمؤسف أن التجربة البوسنية فشلت في تلقين الصرب درسا هاما في التاريخ، ومفاده أن من حفر حفرة لأخيه وقع فيها.

ومن الأهمية بمكان تذكير هذا المجلس بأن فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمعني بالبوسنة والهرسك وكوسوفا الذي اجتمع على مستوى وزراء الخارجية في جنيف الشهر الماضي، أعرب عن أسفه لعدم تمكن مجلس الأمن من الاضطلاع في كوسوفو بالمسؤولية الملقاة على عاتقه وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولقد أكد مجددا أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، وأن المجلس لدى اضطلاعه بالمهام الموكلة إليه وفقا لمسؤوليته يعمل بالنيابة عن الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأعرب الوزراء عن تضامنهم مع أبناء كوسوفو وقت الشدة، وتعهدوا، في جملة أمور، بالإسهام في عمليات الرصد وحفظ السلم في كوسوفو كجزء من الجهود الدولية لحفظ السلم.

ومنذ اجتماع جنيف، تتكثف الجهود الدبلوماسية التي يبذلها وزراء الخارجية في فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بهدف إيجاد حل للأزمة في كوسوفو تتوفر له أسباب البقاء، وهي أدت إلى تأييد فريق الاتصال للقرار الذي اتخذه المجلس للتو - وهو قرار جاء بمبادرة من الممثلين الدائمين للبحرين وماليزيا، وقدمه إلى المجلس الممثل الدائم لغامبيا باسم جميع الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن القرار يتناول، بشكل خاص، الجانب الإنساني للأزمة في كوسوفو، التي تبعث على القلق البالغ في الوقت الراهن. والقرار، بطبيعته، يمكّن مجلس الأمن من العمل يد واحدة ودون خلاف، وإلا فرض قيودا ممكنة على قدرته على العمل بسرعة في الأمر وفاء لمسؤولياته في هذه اللحظة الخطيرة.

وإن الاستجابة التي أظهرها الأعضاء توا، نأمل أن تكون عاملا هاما في إنقاذ شعب كوسوفو من المحنة والمعاناة اللتين يمر بهما الآن.

السيد تورك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): في ضوء المناقشة، وإذ أضع في الاعتبار مضمون القرار الذي اعتمد توا، أود أن أدلي بملاحظات قليلة.

إن القرار هام أساسا لسببين. أولا، هو يحدد بعناية أولويات العمل الإنساني، التي تتطلب التأييد السياسي الكامل لمجلس الأمن. وهو يحدد نهجا يستحق التزاما سياسيا وجهدا عمليا مستداما من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. بالإضافة إلى القيمة المتأصلة للإنسانية، فإن التصرف الذي يتناول في القرار يمثل أيضا أولوية سياسية. ومعظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتفهم هذا فعلا. ومع ذلك، فإن تأكيدا إضافيا لهذه الأولية، أعرب عنه مجلس الأمن رسميا، يضيف إلى تفهم طابع الأولوية اللازم لهذه المهام.

لقد أظهرت المناقشة الليلة أن هناك تشويهات للحقيقة وإساءات تفسير للقانون الدولي. ولذلك من المهم أن القرار الذي صدر الليلة يضع أولويات على نحو صحيح وبوضوح. وهذا هو العامل الأول من عاملين أساسيين لأهمية هذا القرار.

ثانيا، يحتوي القرار على عنصر هام له إمكانية يمكن أن يساعد مجلس الأمن على استعادة دوره بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وقد أشار أعضاء عديدون في مجلس الأمن في بياناتهم إلى هذه الإمكانية. والقرار يتناول عددا من مجالات النشاط الإنساني حيث تلتقي الشواغل الإنسانية بالشواغل الأمنية أو السياسية. وهذه المسائل تقتضي معالجة سواء على صعيد العمل الإنساني العملي أو على صعيد رسم السياسات. وبالتالي، فإنها تظل من بين شواغل مجلس الأمن الرئيسية.

أخيرا، يتناول القرار البحث عن حل شامل. وهذا الحل سيتطلب إطارا سياسيا ملائما. وفي هذا السياق، يشير القرار إلى المبادرة الأخيرة التي طرحها وزراء خارجية مجموعة البلدان الثمانية. والبيان الذي أدلى به وزراء خارجية مجموعة الثمانية يوم ٦ أيار/مايو يحتوي على مجموعة شاملة من المفاهيم الأساسية التي يمكن أن يبدأ منها بحث عن السلام. وهذه المفاهيم تقتضي المزيد من الدراسة والتدقيق، وينبغي أن يقوم مجلس الأمن بدور في هذه العملية. ونأمل أن يبدأ بذل جهد عازم في ذلك الاتجاه قبل أن يمر وقت طويل. وتلك العملية ستمكن مجلس الأمن أيضا من معالجة أسباب الأزمات الإنسانية، التي أشار إليها بعض المتكلمين الليلة.

ونحن نعتقد أن ذلك النهج نهج صحيح. إنه نهج تدريجي ولم يؤيد تأييدا كاملا بعد. وحالتا الامتناع عن التصويت الليلة تشهدان على عدم توفر التأييد الكامل. ومع ذلك، نود أن نناشد جميع أعضاء المجلس بأن يتفهموا أن وحدة كلمة المجتمع الدولي وعزمه كله هما الشرطان الأساسيان لنجاح الجهود التي تبذل من أجل السلام. ونعتقد أن القرار الذي صدر الليلة إسهام هام لبلوغ هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ليس هناك متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي، وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٠١/٥٥.